



مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة
Journal of International Economy
&
Globalization



دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في التجارة الخارجية

The Role of Regional Economic Integration in Foreign Trade

د. روابح عبدالرحمان، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

د. الجودي محمد علي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

د. قويدر بورقبة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

2020/03/01	تاريخ النشر:	2020/02/15	تاريخ القبول:	2020/01/10	تاريخ الإرسال:
الكلمات المفتاحية		الملخص			
التكامل؛ التكامل الاقتصادي؛ التجارة الخارجية.		تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في التجارة الخارجية بشقيها سواء الصادرات أو الواردات من السلع والخدمات، وقد توصلت إلى نتيجة أساسية مفادها وجود أثر إنشائي (خلق التجارة) ووجود أثر تحويلي (تحويل التجارة)، ناهيك عن زيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة داخل منطقة التبادل التجاري البينية للدول الأعضاء.			
Abstract				Keywords	
This study aims to try to identify the role of regional economic integration in foreign trade in its two parts, whether exports or imports of goods and services, and it has reached a basic result that there is a structural impact (creating trade) and a transformative impact (trade transformation), not to mention the increase in foreign direct investment Within the intra-regional trade area of the member states.				Integration; Economic Integration; Foreign Trade.	

✉ المؤلف المرسل: روابح عبدالرحمان، الإيميل: a.rouabeh@univ-djelfa.dz

1. مقدمة:

لقد فرض النظام الاقتصادي المعولم واقعا جديدا تجسد على الخصوص في تزايد مستوى التنافسية بين الدول، بحيث لم تعد الكيانات القطرية قادرة لوحدها على مواجهة التحديات التي يفرضها المحيط الاقتصادي الدولي الجديد، وهو ما قاد إلى التفكير في بلوغ ما يسمى بالتكامل الاقتصادي بداية بإنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية كقوى فاعلة في العلاقات الاقتصادية الدولية وحلقة وسيطة بين الدولة الوطنية والنظام العالمي، ووسيلة فعالة لاندماج اقتصاديات الدول ضمن كيان اقتصادي عالمي موحد، استقطبت هذه التكتلات أنظار العديد من الدول واحتلت مكانا بارزا على صعيد البيئة الاقتصادية العالمية كأحد أهم سمات القرن العشرين، باعتبارها الملاذ الأنجع لمواجهة مختلف المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول حين انفرادها، حيث لجأت العديد من الدول على اختلاف مستوياتها متقدمة كانت أو نامية منتمية إلى المنظمة العالمية للتجارة أو غير منتمية إلى تكوين تجمعات إقليمية، أو الانضمام إلى أهم التجمعات الاقتصادية البارزة في الاقتصاد العالمي لمواجهة مختلف التحديات الاقتصادية العالمية التي أفرزها النظام الاقتصادي الجديد.

إشكالية الدراسة:

يخلف التكامل الاقتصادي آثارا اقتصادية كبيرة على حركة التجارة الدولية تتمثل في زيادة إنسياب السلع والخدمات بسرعة تحريك رؤوس الأموال بين الدول، الأمر الذي يجعل اقتصاديات الدول أكثر اندماجا وتكاملا. فما مدى مساهمة التكامل الاقتصادي الإقليمي في تفعيل حركة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء؟ وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن صياغة التساؤل الفرعي التالي:

هل يساهم التكامل الاقتصادي الإقليمي دائما في تفعيل حركة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء؟

فرضيات الدراسة:

ويمكن إجمالها في الفرضية الرئيسية التالية:

- لا يساهم التكامل الاقتصادي الإقليمي دائما في تفعيل حركة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- تسليط الضوء على ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي؛

- تسليط الضوء على حركة التجارة الخارجية؛

- التعرف على الدور الذي يؤديه التكامل الاقتصادي الإقليمي في التجارة الخارجية.

أهمية الدراسة:

تظهر جليا أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعا هاما في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية ألا وهو التكامل الاقتصادي الإقليمي ودوره في التجارة الخارجية، وواقع هذه العلاقة (خلق التجارة، تحويل التجارة، تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر).

2. الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي:

1.2. تعريف التكامل الاقتصادي:

مصطلح التكامل الاقتصادي (*Complémentarité économique*) ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع الاقتصادي "فينر" (viner) سنة 1950، والذي يعود له الفضل في وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي، والتي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الليبرالي. (المخادمي، 2009، ص24)

من الجانب اللغوي تشير مفردة "تكامل" في السياق العام إلى: "قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد، بمعنى الحالة التي تكون فيها المفردات المقصودة دولا مستقلة تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها، تتصرف فيها كما لو كانت كيانا واحدا أي كدولة واحدة، ويحدث عادة لدول ضمن إقليم جغرافي معين"، ولذلك يطلق عليه «تكامل إقليمي». (الإمام، 2009، ص1)

من الجانب الاصطلاحي يعرف التكامل الاقتصادي على أنه: "عملية إدماج كافة القطاعات الاقتصادية المتكاملة والمتنافسة، حيث لا تقتصر عملية التكامل الاقتصادي على القطاعات الاقتصادية المتكاملة فقط بل تشمل كذلك القطاعات الاقتصادية المتنافسة" (الطيب، 2004، ص2).

ويشير مصطلح التكامل الاقتصادي في الفكر الاقتصادي إلى: "العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول المتكاملة والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وكذا العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح في الأخير كلا واحدا" (عفيفي، 2005، ص27).

إذن من خلال ما سبق ذكره من تعاريف للتكامل الاقتصادي يمكن استخلاص التعريف التالي للتكامل الاقتصادي: التكامل الاقتصادي «Economic Intégration»: "هو العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين الدول الأعضاء مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح بذلك هذه الدول في الأخير كلا واحدا".

2.2. مزايا التكامل الاقتصادي:

تحرص الدول على إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية أو الاندماج في الكيانات الاقتصادية الكبرى بغية تحقيق العديد من المزايا والمكاسب والتي تعتبر الدافع الحقيقي والمباشر وراء إقامة هذه التكتلات الاقتصادية ويمكن إيجازها فيما يلي:

1.2.2. يعد التكامل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المتجمعة وتأثيرها في السياسة العالمية

والمنظمات الدولية، سواء على صعيد التصدي للمشكلات الكبرى التي تواجه العالم بصفة عامة أو العالم النامي على وجه الخصوص (صالح، قط، 2007، ص69)؛

2.2.2. اتساع حجم السوق: يعمل التكامل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق، وبذلك تجد المنتجات المختلفة أسواقاً أوسع ومجالاً أكبر، ومنه خلق صناعات جديدة استجابة لكبر حجم الطلب الداخلي، وبالتالي اتساع الدائرة التي تصرف فيها الدول الأعضاء منتجاتها نظراً لانفتاح أسواق الدول الأخرى الأعضاء أمامها، بعدما كانت مقفلة بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالمية ولا شك أن هذا الاتساع في السوق وما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة كزيادة الإنتاج وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة، وبذلك تحقيق الحجم الكبير في الإنتاج، كما يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكتل (الوافي، 2007، ص ص 52-53)؛

3.2.2. تنوع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجارياً في ميادين الإنتاج المختلفة، حيث أن امتداد حدود الدولة اقتصادياً وزيادة إمكانيات الإنتاج تعمل على تنوع ضروبه وتزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع وعوامل الإنتاج (Jean-claude, Sobry, 1988, p301)؛

4.2.2. يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات التوظيف والتخفيف من حدة البطالة وما يترتب عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية، وهذا كله لكونه يعد من أنجع العلوم قصيرة الأجل للمشكلة السكانية، حيث يعمل على إعادة توزيع السكان في الدول المتكاملة بما يحقق قدراً كبيراً من التناسب بين أعدادهم وبين حجم الموارد المتاحة، فيعجل بانتقال الفائض السكاني من دول الفائض إلى دول العجز، محققاً بذلك انخفاضاً في معدلات البطالة وزيادة مستويات الإنتاج وتحسن في مستويات المعيشة في الدول المتكاملة (البكري، 1988، ص 304)؛

5.2.2. اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر: حيث أن أي ترتيب تكاملي مرسوم بعناية يمكن أن يكون أداة قوية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث هذه الترتيبات تشجع التدفقات الاستثمارية سواءً بين الدول المشاركة، أو من خارج الترتيب التجاري، إضافة على الانتفاع ببعض مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر كالتكنولوجيا ومصادر التمويل منخفضة التكلفة وكفاءات التسيير والتسويق (عبداللاوي، 2008، ص 71)؛

6.2.2. زيادة معدل النمو الاقتصادي: حيث يعمل التكامل الاقتصادي على تشجيع وتحفيز الاستثمار، فإتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب و التركيز على مبدأ تقسيم العمل والكفاءة في استخدام وتوزيع الموارد سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الوفورات الاقتصادية عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج، إضافة إلى تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع، بحيث يشمل مختلف الصناعات والمناطق ويزيد من تكامل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية (Mittoinc. Pequerul, 1999, p72)؛

7.2.2. يساعد التكامل الاقتصادي على توفير الظروف والشروط المواتية لتسريع عمليات التطوير والتحديث، بتظافر جهود الأطراف المتكاملة عملاً على بلوغ استخدام الأساليب التقنية والتكنولوجية في الإنتاج التي تحتاجها المشاريع الكبيرة، كما يساعد أيضاً على زيادة درجة الاستقرار الاقتصادي، وتوفير الحماية اللازمة والكافية لمواجهة الهزات الاقتصادية ومناقشة القوى الاقتصادية والخارجية أو الأجنبية (بوكساني، 2004، ص 3)؛

8.2.2. يعد التكامل الاقتصادي إطارا عاما يمكن من خلاله التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء به في المراحل النهائية من التكامل الاقتصادي وذلك في مواجهة التحديات الخارجية التي تواجه ذلك التكتل مما يوفر له القوة التفاوضية التي تستند إليها لانتزاع الحقوق والمزايا التي تنعكس على التكتل ومن ثم على الموقف الاقتصادي لأعضائه خاصة خلال المفاوضات الاقتصادية والتجارية متعددة الأطراف، والتي تشارك فيها التكتلات الضخمة والقوى الاقتصادية الكبرى، حيث يصعب فيها حصول الدول التي تتفاوض منفردة على مزايا تمكنها من الصمود أمام الكيانات الكبيرة.

3.2. أشكال التكامل الاقتصادي (المراحل أو الدرجات):

يتخذ التكامل الاقتصادي بين الدول أشكال مختلفة ومتدرجة حسب درجة التكامل الاقتصادي بينها وتتمثل هذه الأشكال فيما يلي:

1.3.2. إتفاقية الترتيبات التجارية التفضيلية (Preferential Trade Agreement):

ويخفف هذا الشكل القيود على التجارة بين الدول الأعضاء المشاركة فيه أكثر من الدول غير الأعضاء، وكذلك يعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي رخاوة "More Loose" وأفضل مثال على هذا الشكل الكومنولث البريطاني للتفضيل التجاري الذي أسس على يد المملكة المتحدة ومستعمراتها السابقة.

2.3.2. منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area):

وتتشكل هذه المنطقة عندما يتفق عدد من الدول على إسقاط التعريفات الجمركية فيما بينهم مع احتفاظهم بها تجاه العالم الخارجي، ونظرا لاختلاف التعريفات الجمركية من دولة لأخرى تجاه العالم الخارجي فإن دول منطقة التجارة الحرة تتبع "قواعد المنشأ"، حيث تمنع هذه القواعد استيراد السلع إلى داخل المنطقة من قبل الدولة العضو بمنطقة التجارة الحرة ذات التعريفات الأقل ثم إعادة تصديرها لدولة ذات تعريفات جمركية أعلى (الغزالي، 2009، ص 8-9)، وكمثال على هذا الشكل نذكر منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA).

3.3.2. الإتحاد الجمركي (Custom union):

يعد الإتحاد الجمركي شكلا من أشكال التكامل الاقتصادي وهذا الشكل يحاول أن يعالج عيوب منطقة التفضيل الجمركي و منطقة التجارة الحرة وفيه تلغى الرسوم والحواجز الجمركية فيما بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى توحيد التعريفات الجمركية بين أعضاء منطقة التكامل إزاء العالم الخارجي وبذلك تتحقق حرية انسياب السلع بين الدول الأعضاء (الإقداحي، 2009، ص 208)، وكمثال على هذا الشكل نذكر الإتحاد الجمركي لدول البينيلوكس (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) الذي تأسس عام 1947.

4.3.2. السوق المشتركة (Common Market):

وفقا لهذا الشكل من أشكال التكامل فإنه يتم إلغاء كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وتلتزم كل دولة بسياسة موحدة في مواجهة كل الدول خارج السوق، وهو بذلك يشبه الإتحاد الجمركي ولكن يضاف إليه حرية حركة عناصر الإنتاج من العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء في السوق، و لقد تحققت هذه الشروط في الإتحاد الأوروبي

في عام 1993، حيث تم رفع الرسوم الجمركية على السلع الصناعية داخل الاتحاد وتم الاتفاق على تحديد سعر موحد للمنتجات الزراعية في عام 1968 وفي عام 1970 تم الاتفاق على تخفيض القيود على حركة العمالة ورأس المال لكي يتم إلزائها تماما في عام 1993 (يونس، 2000، ص145)؛

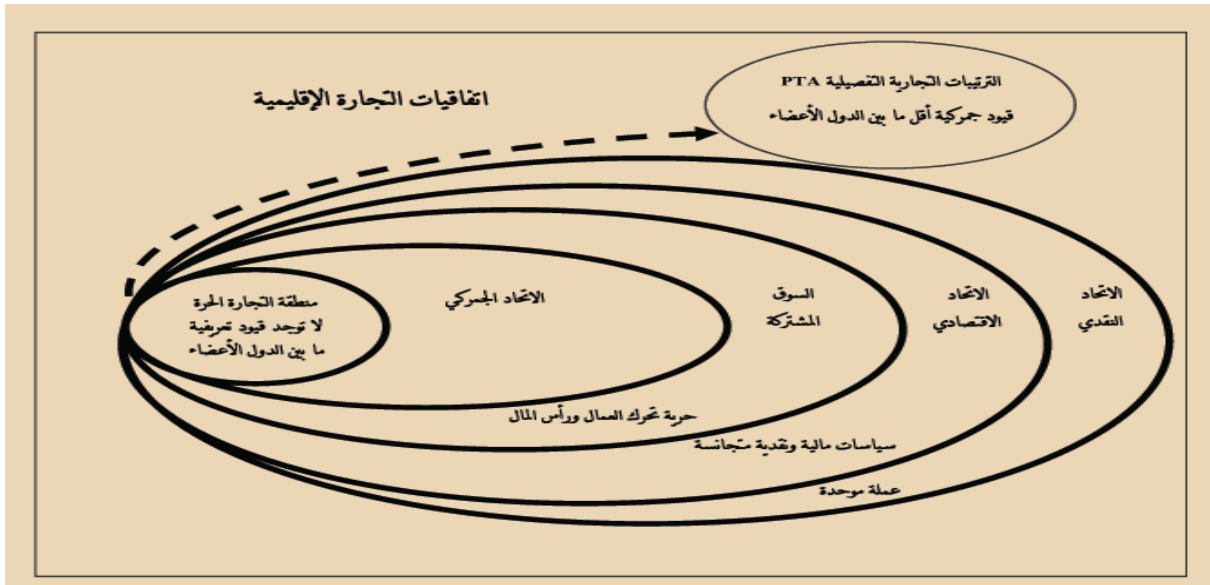
5.3.2. الاتحاد الاقتصادي (Economic Union):

حيث لا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية فحسب، بل يشمل تحرير رؤوس الأموال والأشخاص وإنشاء المشروعات إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل بحيث تتحقق وحدة اقتصادية مستقبلا بين الدول الأعضاء (عوض الله، 1998، ص311)؛

6.3.2. الاتحاد النقدي (Monetary Union):

ويتطلب هذا الاتحاد إنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحدة تكون من صلاحياتها مسؤولية السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية، وكمثال على هذا الشكل إصدار عملة اليورو الخاصة بالاتحاد الأوروبي بداية من عام 1999، ويعرف ماخلوب F.Machlup اصطلاح التكامل النقدي على أنه: "مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية" (Machlup, 1977, p190)، وعليه وبناء على ما سبق ذكره من أشكال التكامل الاقتصادي فإنه يمكن تمثيلها بالشكل الموالي:

الشكل رقم (01): أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي:



المصدر: عيسى محمد الغزالي (مارس 2009)، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 81، ص 9.

يتضح من الشكل السابق أن التكامل الاقتصادي له عدة أشكال وهي: إتفاقية الترتيبات التجارية التفضيلية، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي، الاتحاد النقدي، وكل شكل من هذه

الأشكال هو مكمل للشكل الآخر إلى غاية الوصول إلى آخر مرحلة وهي مرحلة الوحدة النقدية.

4.2. دوافع التكامل الاقتصادي

تتداخل دوافع التكامل الاقتصادي إلى حد كبير مع مقوماته ولذلك فإن الحديث عن كل منهما على حدى ينطوي على قدر كبير من الاشتراط.

يقصد بدوافع التكامل الاقتصادي مبرراته وضروراته أيضا وهي أقرب ما تكون إلى الأهداف التي تسعى إليها الدول والمجتمعات من الدخول في علاقات تكاملية مع غيرها، وتعدد دوافع التكامل الاقتصادي إلى جانب الدوافع الاقتصادية إلى الدوافع الأمنية- السياسية والدوافع التاريخية - الاجتماعية، وتكتسب هذه الدوافع أهمية متزايدة في العصر الراهن (في ظل العولمة) نظرا لتكامل مختلف جوانب حياة المجتمع البشري وللدرجة العالية من التسييس (politicization) الذي وصلت إليه العلاقات الدولية من جهة والدور المتزايد للخدمات الاجتماعية والمعرفة والثقافة في الاقتصاد المعاصر من جهة أخرى.

إذن التكامل الاقتصادي وإن نشأ اقتصاديا فإن دوافعه وآفاقه ليست اقتصادية فقط وإنما شاملة وهادفة منذ البداية لكل جوانب الحياة الأخرى التي تخضع إلى التطور المستمر جنبا إلى جنب مع خطوات التكامل الاقتصادي مدعمة ومحفزة لبعضها البعض، وعموما يمكن تناول دوافع التكامل الاقتصادي في ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

أ- الدوافع الجغرافية - الاقتصادية؛

أ- الدوافع الأمنية- السياسية؛

ج- الدوافع التاريخية - الاجتماعية.

1.4.2. الدوافع الجغرافية - الاقتصادية:

يجدر التنويه قبل كل شيء إلى أنه تم الجمع بين هذين النوعين من الدوافع للارتباط الوثيق فيما بينهما الذي ينبثق من جوهر التكامل الاقتصادي الإقليمي والهدف الرئيسي منه، فكلاهما ذو وظيفة جغرافية - اقتصادية بمعنى الانتقال إلى فضاء أو مجال جغرافي أوسع بكل ما يتضمنه من عناصر ومؤشرات اقتصادية للبلدان المنتمية إليه (موارد اقتصادية - أنشطة إنتاجية-أسواق.....)، من أجل توفير شروط أفضل لتحقيق الأهداف والسياسات الاقتصادية لهذه البلدان (القزويني، 2004، ص268).

و يمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية للتكامل الاقتصادي فيما يلي:

- اتساع حجم السوق: حيث أن إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء يؤدي إلى تصريف المنتجات من دولة ما إلى أسواق الدول الأعضاء الأخرى وذلك بسهولة تامة خاصة بعد أن كانت هذه الأسواق مغلقة أمامها بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالية إضافة إلى هذا فإن اتساع نطاق السوق يؤدي إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء؛ (الإقداحي، 2009، ص208)

- تحسين شروط التبادل التجاري: حيث أن التكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة ككل قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي أكبر مما كان لكل منها منفردة قبل التكامل، مما يمكن دول ككتلة اقتصادية من إملاء شروطها ومطالبها

- على الدول الخارجة عن نطاق التكامل بما يحقق مصلحتها الخاصة؛
- يمكن الدول الصناعية من الاستفادة من عوائد الكفاءة (Efficiency Gains) الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة وبالتالي فإن تغيير هذه الهياكل استجابة لبرامج التكامل يكون له أثر إيجابي ملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام؛
- زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية؛
- زيادة نصيب التكتل الاقتصادي من التجارة العالمية؛
- زيادة درجة المنافسة وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد؛
- التمتع بوفورات الإنتاج الكبير سواء الوفورات الناشئة عن حجم الإنتاج فيما يسمى بالوفورات الداخلية أو الوفورات الخارجية التي تتولد من عوامل خارج نطاق المشروع (بن عيشي، 2004، ص2)؛
- ضعف المركز التفاوضي والتنافسي للدول في علاقاتها الاقتصادية الدولية.

2.4.2. الدوافع الأمنية-السياسية:

ويمكن إيجازها فيما يلي:

- تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء وإشاعة أجواء الثقة والتفاهم المتبادل وحسن الجوار والاستقرار السياسي في المنطقة، فمما لا شك فيه أن علاقات تجارية واقتصادية متوازنة تحقق مصالح البلدان الأعضاء هي أفضل سبيل لتحسين الأوضاع والأجواء السياسية على المستويين المحلي والإقليمي وكلما كانت هذه العلاقات أكثر تطوراً وكلما قطعت مسيرة التكامل الاقتصادي أشواطاً أبعد كلما أصبح انتكاس أو تراجع العلاقات السياسية أكثر صعوبة خاصة إذا ما اكتسب التكامل الاقتصادي مضموناً إنمائياً وإنتاجياً ومادياً وتقنياً متزايداً في صورة مشاريع اقتصادية مشتركة (القرويني، 2004، ص268)، و هكذا يسير التكامل الاقتصادي جنباً إلى جنب مع التكامل السياسي وصولاً إلى الوحدة السياسية بين البلدان الأعضاء؛
- يعد التكتل الاقتصادي أساساً لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المجتمعمة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية؛ (صالح، قط، 2007، ص69)
- لاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعاً أمنياً؛
- من خلال تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينها في المنطقة التكاملية فإن هذه الدول تتجنب الخطر السياسي وخير مثال على ذلك حل الصراعات التي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951.
- وعليه فإن لجوء الدول إلى تشكيل تكتلات ليس فقط لأهداف اقتصادية بل لتعزيز الأمن الوطني والمساعدة على تطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية.

3.4.2. الدوافع التاريخية - الاجتماعية:

يعد التكامل الاقتصادي أساساً للتكامل الاجتماعي والثقافي بين الدول الأعضاء ومجتمعاتها أيضاً، فمع تمتع كل من هذه المجتمعات بخصائص اجتماعية وثقافية معينة فإن تطور العلاقات الاقتصادية من شأنه أن يعزز علاقات الود والتعايش المشترك والحوار الثقافي ويزيل ما تراكم من حساسيات ترتبط بفترات طويلة من الخلافات السياسية والعقائدية بين الدول وضعف أو انعدام العلاقات الاقتصادية والتجارية والصلات الاجتماعية الثقافية بينها على الرغم من عمق جذور الترابط الاجتماعي والحضاري بين مجتمعاتها (من ناحية الدين واللغة والعادات وغيرها من الروابط المشتركة)، بل إن هذه المجتمعات تشكل امتداداً لبعضها البعض، أما الحدود فما هي إلا تجزئة مصطنعة سياسية واجتماعية لأمة واحدة (الأمة العربية كمثال) ، ويتضح الأمر بشكل جلي عند المناطق الحدودية، حيث التقارب بين سكان هذه المناطق على طرفي الحدود يصل إلى حد صلات القرى التي يتعين استثمارها لصالح التقريب والتكامل بين البلدان المتجاورة (القرويني، 2004، ص268).

3. الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية:

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكن الاستغناء عنها في المجال الاقتصادي، فلا يمكن لأي دولة أن تستقل باقتصادها عن بقية الدول الأخرى على اختلاف مستوياتها سواء كانت متقدمة أو نامية، فالتجارة الخارجية هي بمثابة همزة الوصل بين الدول باختلاف سياساتها وقوانينها وإيديولوجياتها ولا استغناء لدولة عن أخرى.

1.3. تعريف التجارة الخارجية:

يخضع المقصود باصطلاح التجارة الخارجية "Foreign Trade" شأنه في ذلك شأن الكثير من المصطلحات الاقتصادية لتباين كبير في الرأي حول نطاق مضمونه والصور التي يتألف منها، ويمكن التفرقة بين مصطلحين للتجارة الخارجية أحدهما ضيق والآخر واسع، فاصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الضيق يغطي كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين يغطي اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الواسع كلا من (حاتم، 1993، ص 36-37):

- الصادرات والواردات المنظورة "السلعية"؛

- الصادرات والواردات غير المنظورة "الخدمية"؛

- الهجرة الدولية (انتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة)؛

- الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

يمكن تعريف التجارة الخارجية ببساطة بأنها: "عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي كما يمكن تعريفها على نحو أعمق بأنها عبارة عن منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة" (دياب، 2010، ص9).

التجارة الخارجية تعرّف بشكل عام على أنها: "أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة". (السيرتي، 2009، ص8) إذن من خلال ما تم ذكره من تعاريف حول التجارة الخارجية يمكن تقديم التعريف الموالي:

التجارة الخارجية هي: "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث (انتقال السلع والخدمات، رؤوس الأموال، الأشخاص) التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة". (مسعداوي، 2010، ص12).

2.3. أسباب قيام التجارة الدولية وأهميتها:

هناك العديد من الأسباب والدوافع الداعية لقيام التجارة الدولية إضافة إلى احتلالها مكانة بارزة على الساحة الاقتصادية الدولية، وفيما يلي هذه الأسباب والمكاسب:

1.2.3. أسباب قيام التجارة الدولية :

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، و ذلك لأن إتباعها يدفع الدولة أن تنتج كل احتياجاتها رغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى إذ أن الدول كأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع وإنما يقتضي الأمر أن تخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها، ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة ونفقة يصبح عليها الاستيراد من الخارج مفضلا، و من هنا تبدوا أهمية التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التجارة الدولية. (العصار، 2000، ص ص15-16)

وتجدر الإشارة إلى أن الأسباب والمبررات الاقتصادية لقيام التجارة الدولية هي نفس المبررات التي تدعو إلى قيام التجارة المحلية داخل البلد أو منطقة في هذا البلد ألا وهي رفع مستوى المعيشة، وهناك حقيقتان على جانب كبير من الأهمية توضحان السبب في مساهمة التجارة الدولية في رفع مستوى المعيشة وهما:

- ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات والحقيقة أن عالمنا اليوم عالم في غاية التنوع، فبعض الدول غنية بالموارد التي تعمل بها والبعض الآخر فقير في موارده.
- نظرا لا خلاف في البيئة تختلف تكاليف إنتاج العديد من السلع والمؤسسات من دولة إلى أخرى بشكل ملحوظ وهذه الحقيقة بعينها، أي وجود اختلافات أخرى في تكاليف الإنتاج بين الدول هي السبب الرئيسي في قيام التجارة الدولية.

2.2.3. أهمية التجارة الدولية:

مهما كان التفاوت الاقتصادي بين الدول ومهما اختلفت النظم السياسية فإنه لا يمكن لهذه البلدان أن تعيش بمعزل عن غيرها تجارياً، لأن هذا الانعزال سوف يجبر هذه الأخيرة بأن تكتفي ذاتياً من كل المنتجات كما أنها لا تقوم بتصدير فائض المنتجات الموجودة لديها، وهذا سوف يزيد من صعوبة مهمة تنمية البلد وبالتالي لا يستطيع رفع مستوى معيشة أفراده، وعليه فإنه يجب على الدولة أن تقيم علاقات تجارية مع غيرها من الدول وذلك بتصدير أو تصريف فائض إنتاجها نحو العالم الخارجي للحصول على الموارد الضرورية واستيراد فائض إنتاج الدول الأخرى التي لا يمكنها أن تتجه لتخصصها في أنواع معينة. (سلطاني، 2003، ص11)

جدير بالذكر أن أهمية التجارة الدولية تختلف من دولة إلى أخرى ففي الدول الصناعية الكبرى الأعلى تطوراً تكاد تسيطر على تجارة العالم وتشمل كل من بلدان غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ويبلغ نصيبها حوالي ثلثي قيمة التجارة العالمية، وعموماً فإن أهمية التجارة الدولية تكمن فيما يلي:

أ- تؤدي التجارة الدولية دوراً مهماً في دعم الاقتصاديات الوطنية المختلفة في الدول النامية والدول المتقدمة من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية والوسيطية الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية و من خلال تخفيف حدة المضاعف المواقبة لظروف النمو غير المتوازن الناشئة عن الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية إلى الحد الذي أصبح فيه الاعتقاد سائداً أن تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية يحتاج إلى المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي وإلغاء القيود المفروضة على حرية التجارة وإنسياب السلع والخدمات والعمالة؛ (رنان، 2009، ص1)

ب- تعتبر التجارة الدولية وسيلة من الوسائل الأساسية التي تمكن الدول من تحقيق التنمية على المستوى الوطني حيث تنص اتفاقية مراكش التي تأسست بموجبها المنظمة العالمية للتجارة على ضرورة توجيه العلاقات الاقتصادية نحو رفع مستويات المعيشة وضمان التوظيف الكامل والتوسع في إنتاج وتجارة السلع والخدمات مع مراعاة الاحتياجات والمشاغل الذاتية للبلدان الأعضاء في الاتفاقية على اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية لديها؛

ج- تعمل التجارة الدولية على تشجيع الدول على التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى فالموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة لذلك تعتبر مدخرات توجه للاستثمارات المستهدفة؛ (سلطاني، 2003، ص11)

د- تؤدي التجارة الدولية إلى إمكانية زيادة الإنتاج وذلك من خلال تأثيرها على عوامل متعددة تجاه الدافع للمنافسة، تحصيل معرفة جديدة نتيجة الاحتكاك بالخارج، رؤية التكنولوجيا الحديثة ومحاولة تطبيقها؛

هـ- ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذاً لتصريف الإنتاج عن حاجة السوق المحلية؛

و- هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من إرتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم وغط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة

الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة الإنتاج السلع وإذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج؛
ز- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

4. دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في التجارة الخارجية

إن خلق التكامل الاقتصادي أو أي شكل من أشكال الترتيبات الانتقائية التجارية، يمكن اعتباره حركة تسير في اتجاه التجارة الحر جزئيا وفي اتجاه رفع الكفاءة الاقتصادية وذلك لأن إزالة بعض العوائق والقيود التجارية وإبقاء البعض الآخر على حاله، يؤدي إلى انخفاض في مستوى معدل الضريبة العالمي وفي الواقع أن هذا الخفض في ضرائب الاستيراد وفي العوائق التجارية خفض انتقائي يجعل الأثر الصافي على الكفاءة الاقتصادية غير محدد، وعموما فإن بعض أشكال التكامل الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية، والبعض الآخر يمثل حركة تبتعد عن تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال التجارة الحرة وهذا يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية، وتتوقف النتيجة الصافية للكفاءة الاقتصادية على طبيعة كل اتفاقية للتكامل الاقتصادي على حدى وعلى القوة والشدة النسبية لكل من خلق التجارة «Trade Création» وتحويل التجارة «Trade Diversion»، إضافة إلى هذين الأثرين فهناك آثار أخرى يخلقها التكامل الاقتصادي على حركة التجارة الدولية وبالتحديد حركة العمالة والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1.4. الأثر الإيجابي للتكامل الاقتصادي الإقليمي على التجارة الخارجية

يعتبر هذا الأثر بمثابة الأثر الإيجابي الذي يربته التكامل الاقتصادي على حركة التجارة الدولية:

1.1.4. تعريف خلق التجارة:

يعرف خلق التجارة على أنه: "تحول الدولة العضو في اتفاقية التكامل الاقتصادي من استهلاك ما تنتجه محليا تحت ظروف عدم الكفاءة الاقتصادية في غياب اتفاقية التكامل إلى استيراد هذه السلع من منشآت أخرى أكثر كفاءة في الدول الأعضاء بعد عقد اتفاقية التكامل".

ويقصد بخلق التجارة: "استبدال الإنتاج المحلي بواردات من منتج أكثر كفاءة وأقل تكلفة داخل الاتحاد الجمركي ويؤدي هذا إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية" (سلفاتور، 1993، ص 99)، وهو أثر إيجابي يقصد به: "ازدياد الطلب على الواردات نتيجة للتخفيضات الجمركية بصورة مشابهة لزيادة الكمية المباعة اثر انخفاض الأسعار، وبالتالي يزيد من الرفاهية الاقتصادية عند نقل سلعة معينة من منتج محلي تكون تكلفته أعلى إلى عضو التكتل تكون تكلفته أقل، مما يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد". (وراد، 2013، ص 316)

ويعتبر خلق التجارة نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكامل الاقتصادي ويحدث عادة عندما تعتمد الدولة العضو في أحد أشكال التكامل الاقتصادي في استهلاكها لسلعة معينة على إنتاجها المحلي غير الفعال (غير الكفؤ اقتصاديا) وذلك قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي ولكن بعد قيام التكامل تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من شركات في دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة، وهكذا نجد أن الإنتاج المحلي غير الكفؤ اقتصاديا لدولة عضو قد توقف وتم استبداله بنفس الإنتاج الأكثر كفاءة اقتصاديا والأقل تكلفة ومن دولة

عضو أيضا، و نظرا لأن هذا الإنتاج لم يستورد من دولة غير عضو قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي فإن الأجانب غير الأعضاء في الاتفاقية لا يفقدون شيئا من صادراتهم. (أبوشرار، 2007، ص 412-413)

إذن فخلق التجارة هو زيادة حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة الجمركية نتيجة تحرير العوائق فيما بينهم ودون أن يؤثر ذلك على تجارة أعضاء المنطقة مع دول خارجها بقدر كبير وعليه يؤثر تأثيرا إيجابيا على الرفاهية الاقتصادية، ومن بين الشروط التي تمكن الاتحاد الجمركي من تحقيق الكفاءة وزيادة الرفاهية من خلال ما يؤدي إليه من خلق للتجارة ما يلي:

أ. ارتفاع القيود على التجارة قبل قيام الاتحاد الجمركي بين دول الاتحاد، و بذلك يتوقع خلق تبادل تجاري واسع بين الدول الأعضاء أكثر من تحويل التجارة عن الدول غير الأعضاء؛

ب. انخفاض الرسوم الجمركية على التبادل التجاري مع الدول غير الأعضاء، وبذلك لا يؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى تحول كبير في التجارة ولا يجعل التحول مكلفا؛

ج. كلما زاد عدد الدول الداخلة في الاتحاد وكبر حجمها، كلما قل عدد المنتجين غير الأكفاء داخل الاتحاد؛

د. زيادة درجة التنافس بين دول الاتحاد وانخفاض درجة التكامل بينها وهو ما يعني زيادة إمكانيات التخصص وتعميقه ومن ثم خلق مزيد من التجارة مع قيام الاتحاد، وبالتالي يمكن القول أن الاتحاد يزيد من مستوى الرفاهية إذ تكون من دول متنافسة أكثر منه من دول متكاملة، أي دول صناعية وأخرى زراعية؛

هـ. التقارب الجغرافي بين الدول الداخلة في الاتحاد، مما يجعل تكاليف النقل منخفضة ويقلل من العقبات أمام خلق التجارة؛

و. كبر حجم التجارة بين الدول المكونة للاتحاد قبل قيامه مما يزيد من احتمالات تحقق مزيد من التجارة والرفاهية.

2.4. الأثر السلبي للتكامل الاقتصادي الإقليمي على التجارة الخارجية

يعتبر هذا الأثر بمثابة الأثر السلبي الذي يرتبه التكامل الاقتصادي على التجارة الدولية:

1.2.4. تعريف تحويل التجارة:

ويقصد بأثر تحويل التجارة استبدال واردات من منتج ذي تكلفة أقل وكفاءة عالية من خارج الاتحاد أو التكامل الاقتصادي بمنتج ذي تكلفة أعلى وكفاءة أقل داخل الاتحاد، ويؤثر هذا الأثر سلبا على الرفاهية الاقتصادية (سلفاتور، 1993، ص 99)، اعتماد هذه الدول الأعضاء في التكتل في تجارتها على بعضها البعض بدلا من الاعتماد على العالم الخارجي، وهذا يعني تحويل الاعتماد في التجارة من العالم إلى هذه الدول بعضها مع البعض الآخر. (عجيلة، بهاز، 2007، ص 93)

وتتضح طبيعة هذا الأثر إذا ما تأملنا حقيقة هامة وهي أن الدولة (أ) كانت تستورد السلعة س من الدولة (ج) قبل تكوين الإتحاد الجمركي، وتعتبر الدولة ج في هذه الحالة هي المصدر الإنتاجي الأكثر كفاءة، أي المصدر الإنتاجي الذي يتولى إنتاج هذه السلعة بنفقة نسبية أقل، غير أن قيام الاتحاد الجمركي وما يؤدي إليه من إزالة الرسوم الجمركية بين الدولتين أ، ب مع الاحتفاظ بسياسات جمركية موحد في مواجهة الدولة ج سوف يغير من قنوات التبادل التجاري.

فالدولة أ سوف تقوم الآن باستيراد السلعة س من الدولة ب، وهي الدولة المنتجة للسلعة س بكفاءة إنتاجية نسبية أقل أي بنفقة نسبية أعلى، فعلى أثر توحيد التعريف في مواجهة الدولة ج، أصبح في مقدور الدولة ب تغذية السوق المحلي للدولة أ بكميات من السلعة س أرخص نسبيا عليه عما كانت من قبل تكوين الاتحاد الجمركي وهو ما يحول طلب المستهلكين في الدولة أ على إنتاج الدولة ب من السلعة س أي إحلال طلب المستهلكين في الدولة أ على إنتاج الدولة ب الأكثر تكلفة بدلا من إنتاج الدولة ج الأقل تكلفة، وهذه هي صورة التمييز الجغرافي في فرض الرسوم الجمركية والذي يتخذ في حالتنا نوعا من التفرقة في المعاملة الجمركية بين واردات الدولة أ من الدولة ب - وهي الدولة العضو في الاتحاد الجمركي - ووارداتها من الدولة ج - وهي الدولة غير العضو في الاتحاد الجمركي - (عفيفي، 2005، ص323).

ويلخص "روبرت هيلر" عناصر القوة التحويلية للاتحاد الجمركي في عنصرين رئيسيين هما على التوالي:

أ. أثر الإنتاج السالب للاتحاد الجمركي:

وهو الأثر الذي يشير إلى انتقال الإنتاج من مصدر إنتاجي تكلفته النسبية أقل خارج الاتحاد الجمركي إلى مصدر إنتاجي تكلفته النسبية أعلى داخل الاتحاد الجمركي، وكنتيجة لذلك تحدث عملية إعادة تخصيص للموارد الاقتصادية في صالح المنتجين الأقل كفاءة داخل الاتحاد الجمركي.

ب. أثر الاستهلاك السالب:

وهو الأثر الذي يؤدي إلى تخفيض الدخل الحقيقي للمستهلكين نتيجة لأن كمية معطاة من الدخل النقدي أصبحت تشتري كمية أقل من السلع بسبب زيادة مستويات الأسعار بعد تكوين الاتحاد الجمركي. وعموما يمثل تحويل التجارة الجانب السلبي وغير المرغوب فيه لأنه ينقص من الكفاءة الاقتصادية لدولة عضو في اتفاقية التكامل الاقتصادي ويحدث أثر التحويل التجاري في حالة دولة عضو كانت تستورد سلعة معينة لم تنضم إلى اتفاقية التكامل الاقتصادي، وبعد قيام الاتحاد الجمركي وتخفيض الضرائب الانتقائية تصبح الدول الأعضاء في الاتحاد متفوقة على الدول غير الأعضاء وهذا يؤدي إلى تغير أنماط التجارة حيث تستولي الدولة العضو على مبيعات السلعة من الدولة غير العضو، ويعني خفض الضريبة الانتقائية تحت ظل اتفاقية التكامل الاقتصادي، أن الدولة غير العضو في الاتفاقية تفقد مبيعاتها التي تتحول إلى منتجين من الدول الأعضاء يتصفون بأنهم أقل كفاءة في إنتاج السلعة المعنية، مما يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية العالمية، ومن الملاحظ أن التجارة تتحول من البلد ذي التكلفة المنخفضة إلى البلد ذي التكلفة العالية وعليه فإن الكفاءة الاقتصادية تعاني من هذه الإجراءات.

5. الخاتمة:

يؤدي التكامل الاقتصادي الإقليمي دورا فعالا في حركة التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات من السلع والخدمات من خلال زيادة التبادل التجاري البيني بين الدول الأعضاء، سواء كان هذا التبادل في شكل سلع أو خدمات بكفاءة عالية وتكاليف منخفضة، مع الحفاظ على التبادل التجاري الخارجي مع دول غير أعضاء في التكامل، غير أن هذا الدور الايجابي والفعال قد لا يتحقق دائما لأن الدول الأعضاء في التكامل قد تغير من اتجاه التبادل التجاري من حين لآخر بفعل التقلبات والتحوللات الاقتصادية، سواء بفعل سياساتها الاقتصادية الذاتية أو بفعل سياسات تفرضها التغيرات الاقتصادية العالمية والتي من شأنها أن تحول التبادل التجاري من دول إلى دول أخرى لكن بكفاءة منخفضة وتكاليف عالية، وهنا يصبح أثر التكامل الاقتصادي عقيما على الدول المتحولة في مسارها التجاري.

نتائج الدراسة:

ويمكن إجمالها فيما يلي:

- التكامل الاقتصادي الإقليمي هو: "العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين الدول الأعضاء مضافا إليها ما تنجّه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح بذلك هذه الدول في الأخير كلا واحدا"؛
- التجارة الخارجية هي: "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث (انتقال السلع والخدمات، رؤوس الأموال، الأشخاص) التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة"؛
- يترتب عن التكامل الاقتصادي الإقليمي وجود أثر إنشائي (خلق التجارة) ووجود أثر تحويلي (تحويل التجارة)، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية المقترحة في بداية الدراسة؛
- يترتب عن التكامل الاقتصادي الإقليمي زيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة داخل منطقة التبادل التجاري البينية للدول الأعضاء؛
- خلق التجارة هو: "زيادة حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة الجمركية نتيجة تحرير العوائق فيما بينهم ودون أن يؤثر ذلك على تجارة أعضاء المنطقة مع دول خارجها بقدر كبير وعليه يؤثر تأثيرا إيجابيا على الرفاهية الاقتصادية"؛
- تحويل التجارة هو: "استبدال واردات من منتج ذي تكلفة أقل وكفاءة عالية من خارج الاتحاد أو التكامل الاقتصادي بمنتج ذي تكلفة أعلى وكفاءة أقل داخل الاتحاد، ويؤثر هذا الأثر سلبيا على الرفاهية الاقتصادية"؛

- يساهم التكامل الاقتصادي الإقليمي في زيادة فرص الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توفير فرص أكبر للنفاذ إلى الأسواق العالمية، فتأتي رؤوس الأموال الأجنبية لكي تستثمر في المجالات المختلفة لاستغلال تلك الفرص المتاحة.

6. قائمة المراجع:

- (1) عبد القادر رزق المخادمي (2009)، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- (2) محمد محمود الإمام (2000)، التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- (3) داودي الطيب (2004)، التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- (4) سامي عفيفي حاتم (2005)، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية " التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق "، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- (5) مفتاح صالح، سليم قط (أفريل 2007)، واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي وإستراتيجية تحقيقه، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، جامعة عمار ثليجي، الأغواط.
- (6) آسيا الوافي (2007)، التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- (7) Claude Sobry, Jean-claude verez (1988), Element de macroeconomie, Ellipses.call.
- (8) كامل البكري (1988)، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.
- (9) عقبة عبد اللاوي (2008)، الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية (دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك وبعض الآثار المحتملة على الشراكة الأورو-متوسطية على الجزائر، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة ورقلة.
- (10) J-F.Mittoinc.F.Pequerul (1999), Les unions économiques régionales, paris Armant colin.
- (11) بوكساني رشيد (ماي 2004)، ديش أحمد، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي المغربي، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- (12) عيسى محمد الغزالي (مارس 2009)، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 81.
- (13) هشام محمود الإفداحي (2009)، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- (14) محمود يونس (2000)، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- (15) زينب حسين عوض الله (1998)، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية.
- (16) F-Machlup (1977), A history of Thought on Economic Integration, Macmillan, London.
- (17) علي القزويني (2004)، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية العظمى.

- 18) بن عيشي بشير (ماي 2004)، معوقات التكتل الاقتصادي العربي ومقوماته، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- 19) سامي عفيفي حاتم (1993)، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- 20) محمد دياب (2010)، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت.
- 21) محمد أحمد السريتي (2009)، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية.
- 22) يوسف مسعداوي (2010)، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- 23) رشاد العصار، حسام داود، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000.
- 24) سلطاني سلمى (2003)، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 25) رنان مختار (2009)، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر.
- 26) طالب عوض وراد (2013)، الاقتصاد الدولي " نظريات وسياسات "، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان.
- 27) دومنيك سلفاتور (1993)، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 28) وهيبه حلبي (أفريل 2007)، سعاد بوزيدي، تفاعل التكتلات الاقتصادية والمستجدات العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط.
- 29) علي عبد الفتاح أبو شرار (2007)، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- 30) محمد عجيلة، جيلالي بهاز (أفريل 2007)، تحرير التجارة الدولية وأثره على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط.